قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٦

بربط موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٢٠٠٩٧٠٠٠ جنيه (فقط عشرون مليونا وسبعة وتسعون ألفا من الجنيهات) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٩٨٤٧٠٠٠ جنيه (فقط تسعة عشر مليونا وثمانمائة وسبعة وأربعون ألفا من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الأول ـ أجور ٣٧٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٩٤٧٧٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ١٩٢١٧٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه) بالباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٩٨٤٧٠٠٠ جنيه (فقط تسعة عشر مليونا وثمانمائة وسبعة وأربعون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ــ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه) موزعة كما يلى :

(أ) الباب الثالث ــ إيرادات رأسمالية متنوعة ٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ــ القروض والتسهيلات الائتمانية ٢٠٠٠٠٠ جنيه (قروض بنك الاستثمار القومى) .

(المـادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات أرباح الشركات التابعة وبموافقة وزارة المالية بما لايزيد على ٥٠ ٪ من الزيادة المحققة .

(المـادة الثالثة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية .

(المـادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٦ ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ شوال سنة ١٤٠٦ (٢٥ يونيه سنة ١٩٨٦) .

حسنى مبـارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية
للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

الاستخدامات	مشروع ١٩٨٧/٨٦	ربط ١٩٨٦/٨٥	الإيرادات	مشروع ١٩٨٧/٨٦	ربط ١٩٨٦/٨٥
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
باب ١ ـ الأجور	٣٧٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠			
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٩٤٧٧٠٠٠	١٣٤٠٩٠٠٠	باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٩٨٤٧٠٠٠	١٣٧٧٩٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٩٨٤٧٠٠٠	١٣٧٧٩٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية	١٩٨٤٧٠٠٠	١٣٧٧٩٠٠٠
باب ٣ ـ الاستخدامات الاستثمارية	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠
			باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	٢٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية ...	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
جملة الاستخدامات	٢٠٠٩٧٠٠٠	١٣٩٢٩٠٠٠	جملة الإيرادات	٢٠٠٩٧٠٠٠	١٣٩٢٩٠٠٠